

ويطلبه بعد الروية لوجود دلالة الرضا
بعد العلم وكذا اذا قضيه بعد الروية بطل
خياره لانه يدل على الرضا ولانه مؤكّد بحكم
العقد فشابه البيع ولو كان البيع بشرط
الخيار المشتري فهو كالظن حتى يسقط به
الخيار قبل الروية لانه مطلق من جانبه
ولو اشترى ارضا فلذلك لا يكون يزرعها
قبل الروية فزرعها بطل لان فعله بامر ونفعه
والله اعلم قال **وَكُنْتُ رُوِيَةً وَرَجْمَ الصَّخْرَةَ**
وَالرَّقِيقَ وَالِدَابَةَ وَكَلْبَهَا وَظَاهِرَ الثَّوْبِ الْمَطْرُوقِ
وَادْخَلَ الدَّارَ لان روية ما يستدل به على المقصود
يبنى لتفسير روية الجميع وروية هذه المواضع
من هذه الاشياء يتعم بها العلم بالمقصود فلا معنى
لاشتراط روية غيرها ولو دخل في البيع اسباب
فان كان لا يتفاوت احاده كالتكيل والموزون
وعلامته ان يعرض بالنموذج يكتفى بروية
بعضه كجريان العادة بالاعتقاد لبعض في الجنس
الواحد ولو توقع العلم به بالباقي الا ان كان
الباقي اروي فيكون له الخيار فيه وفيها اى كيدا
يلزم بتشرية الصقنة قبل التمام لانها مع الخيار
لا يتزاد وان كان احاده تتفاوت وهو الذي
لا يباع بالنموذج كالتياب والدواب والعبيد
فلا بد من روية كل واحد من اراده لانه

بروية

بروية بعضها لا يتعم العلم بالباقي للتفاوت
والجزر والبيض من هذا القسم فيما ذكره
الكوفي لتفاوت احاده فلا يستدل بروية
بعضه على غيره من جنسه وقال صاحب البداية
ينبغي ان تكون مثل المحنطة والشعر وكونها
متفاوتة فاذا ثبت هذا فنقول النظر الى وجه
الاصرة كاف لانه يعرف به وصف الباقي لما
ذكرنا وكذا النظر الى ظاهر الثوب مطويهما
تعمل اليقينة الا اذا كان في طيه ما يكون مقصود
كوضع العلم لان قيمته تختلف باختلافه وقال
زفر لا يتنى بروية ظاهر الثوب ولا بد من
كله لانه ليس من ذوات الامثال فلا يعرف
كله بروية بعضه قلنا قل ما يتفاوت جوانب
ثوب واحد فيمكن الاستدلال ببعضه على البعض
منه والوجه هو المقصود الا ادى ولهذا يتفاوت
قيم الرقيق بتفاوته وسائر الجسد تتبع له
والثقل من الدواب فلا بد من روية ما شرط
بعضهم مع ذلك روية الثوابر وعند محمد
رحم الله روية الوجه كاف كالادى وفي شاة
العم لا بد من معرفة من يراها وفيها يعلم لا بد
من العلم وثق الخرس لانه يظهر العين والجزال
ويعرف به كثرة العمرة وقلته وفي شاة التينة
لا بد من معرفة ضربها وفيها يعلم لا بد من